



حلفاء المملكة في لبنان .. "الطبقة النافذة" أخطر التحديات المقبلة





منيف الصفوقي*

الأعوام الأخيرة شهدت سلسلة من الأزمات بين المملكة ودول الخليج من جهة، ولبنان في الجهة الأخرى. وأغلب هذه الأزمات كان نتائجها أخذ بيروت موقف سياسية مناهضة لدول الخليج أو فتح الأراضي اللبنانية؛ لتكون قاعدة انطلاق وعمل لتهديد أمن دول الخليج العربي. في الأزمات الماضية دأبت حكومة لبنان على تصوير أن الأزمة محصورة بين دول الخليج وطرف لبناني لا يمثل الدولة اللبنانية.

هذا التمييز الذي ساقته أطراف لبنانية متعددة، لم يعد مقبولاً في المملكة، خاصةً أن "حزب الله" طرف رئيسي في الحكومة اللبنانية، ومتتحكم في مفاصل القرار فيها من خلال وزرائه ووزراء حلفائه الآخرين الذين يشكلون جميعهم الأغلبية المطلقة في تشكيلة الحكومة، إلى جانب تشكيل حالة تحالفية تقودها طبقة سياسية متنفذة في الكيانات السياسية المتحالفة مع المملكة؛ من أجل تمرير كل ما من شأنه أن يعطي الغطاء الشرعي لجميع أفعال "حزب الله" العدائية مقابل منافع سياسية ومالية في الداخل.

المملكة تخوض منذ عقود، مواجهةً مع إيران ودورها التخريبي في المنطقة العربية، وهذه المواجهة تنسحب بالضرورة على جميع أدوات إيران، بما فيها "حزب الله". لكن الأزمة الأخيرة أظهرت أن الرياض أيضاً تواجه تحولاً جذرياً في توجهات حلفائها في لبنان. هذا التحول لا يقل خطراً على أنها الوطني؛ كونه يعطي غطاءً شرعياً لـ"حزب الله".

التحدي الجديد الذي تواجهه المملكة مؤشر على بداية مرحلة جديدة تجاه العلاقة مع لبنان؛ فالكيانات السياسية التي صنفت على الدوام على أنها حليفه للمملكة على مستوى الأداء الفعلي، لا تقوم بأي دور من شأنه أن يكبح الاعتداءات المستمرة لـ"حزب الله" تجاه المملكة ودول الخليج العربية؛ فهذه الكيانات على الرغم من أنها مشاركة في الحكومة

اللبنانية وتقودها، فإن دورها لا يزيد عن دور أي مجموعة أو شخص في المعارضة في إصدار البيانات.

وعلى مستوى الأزمة الأخيرة التي رافقت استقالة رئيس وزراء لبنان سعد الحريري، تفاوت أداء هذه الكيانات، وجاءت حركتها ملتبسةً، وأكثر تماهيًّا مع خصوم المملكة في لبنان. هذا الالتباس وذاك التماهي في المواقف يدفعان إلى التساؤل: لماذا وصلت حالة من يُصنفون حلفاء للمملكة إلى هذا المستوى؟ وهل هي حالة مؤقتة وعفوية؟ وللإجابة تجدر العودة إلى الوراء قليلاً لتشبيط نقطة أساسية؛ نقطة قادت - لاحقًا - إلى حالة من التخلّي العام لدى هؤلاء الحلفاء.

النقطة الأساسية هي أنه بعد "اتفاق الطائف" دعمت المملكة مشروع لبنان الدولة، من خلال المساهمة في دعم الاقتصاد الذي بدوره سيدعم الاستقرار، ثم تدور عجلة إعادة الإعمار؛ لتبدأ الحياة في العودة إلى مفاصيل الدولة في مختلف القطاعات. وظل هذا العنوان العريض حتى الوقت الراهن.



المنطق السعودي في لبنان، لا خلاف على سلامته، تجاه دعم الدولة اللبنانية، لكن الإشكالية الكامنة هي في الحالة اللبنانية التي لم تكن حالة طبيعية في الأساس؛ أي منذ تشكل هذا الكيان. فالدعم السعودي السياسي والاقتصادي، تلقته بعض القوى السياسية اللبنانية التي اصطفت في شكل كيانات تجمعها المصالح وأغراض التربح السياسي والمالي؛ ما جعل الدولة اللبنانية ملتسبة المعالم طيلة الفترة الماضية. ومع ذلك، ساد النظرة السعودية أن اللبنانيين هم المعنيون بتحديد مصلحتهم الوطنية؛ لهذا ظلت الرياض تؤكد على موقفها الثابت بأنها لا تزال على مسافة واحدة من الجميع، مع كل ما يلحق بها من أذى؛ وذلك سعياً منها إلى عدم التأثير سلباً في الاستقرار الداخلي.

العقود الماضية طُبعت بهذه السياسة السعودية، لكن مع اختلال مراكز القوى السياسية في المنطقة؛ حدث خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة انكشاف لهذه الكيانات التي تربطها علاقة جيدة مع الرياض.

في الفترة السابقة كانت الرياض تنسق مع دمشق حول الكثير من الملفات المتعلقة بلبنان والمنطقة، وهذا التنسيق وفر على حلفاء المملكة وضعهم تحت الاختبار. لكن مع تحول النظام السوري إلى أداة إيرانية، وضلوعه في رعاية المجموعات الإرهابية المرتبطة بطهران ساءت العلاقة السعودية معه، إلى أن وصلت إلى مرحلة العداء بعد تفجير الثورة السورية.

مع نهاية التنسيق السعودي - السوري، واحتدام العداء بين الطرفين، مع ما تشهده المنطقة من مواجهة سعودية؛ لتخليص العالم العربي من الأثر السلبي للتوسيع الإيراني؛ بات أداء حلفاء المملكة في لبنان عنصراً أساسياً في مشروع المملكة لتخليص الدولة اللبنانية من أخطار دولية إيران في لبنان أو - في الحد الأدنى - تحجيم هذا النفوذ؛ ولهذا كان أداؤهم في الأعوام الماضية تحت الرصد، وأداؤهم السابق محل تقييم.

من الرصد يمكن القول - باطمئنان - إن هؤلاء الحلفاء لا يزال أغلبهم على حالهم قبل ثلاثة عقود؛ مجرد كيانات جمعها توقعها إلى رافعة سياسية سعودية تسوقها داخلياً وخارجياً، ومجموعات منتفعة مالياً من جميع أشكال الدعم السعودي الموجه إلى الدولة اللبنانية، بل

زاد عليه أن هذه الكيانات تشتبه مصالحها إلى الفريق الآخر، ودخلت معه في شراكات معلنة وغير معلنة توجب تغطية أفعال "حزب الله" في المنطقة؛ وذلك لضمان استمرار الشراكة معه.

في الأزمة الأخيرة التي واكبت استقالة رئيس وزراء لبنان سعد الحريري، لم يعد خافياً أن هناك أشخاصاً مؤثرين ومحركين للكيانات المتحالفة مع الرياض يمكن تسميتها بـ"الطبقة النافذة"، باتوا أكثر استعداداً للتخلي عن العلاقة مع الرياض، مقابل الاحتفاظ بالمكاسب التي تحقق من خلال الأوضاع الداخلية للبلاد، والشراكة الجديدة - القديمة مع خصوم المملكة في لبنان وخارجها.

من السهل وصم أداء هذه "الطبقة النافذة" بالتنكر لمن ساعد ودعم، لكن في المقابل هم مُعَبِّر حقيقي عن طبيعة الحياة السياسية في بلاد تعودت الفعاليات السياسية فيها التلويون بحسب مصالحها السياسية والمالية. هذه "الطبقة النافذة" تؤمن أن السياسة لا مبادئ فيها، ولا ولاءات ثابتة، وأن العلاقة مع الرياض كُلُّ أخذ منها ما يريد؛ فهناك من أخذ النفوذ، فيما



أخذوا هم مكاسب سياسية ومالية. ولبنان اليوم بالنسبة إليهم وسيلة تكتُّب وبضاعة رائجة إذا بقي غير مستقر؛ فال الأوروبيون لا يريدون أن يتحول إلى قاعدة هجرة نحو قارتهم، والأميركيون لا يريدون أن يتحول إلى ملاذ للجماعات الإرهابية، والعرب لا يريدون مزيداً من التغلغل الإيراني، وإيران تريد وضع مليشياتها على ما هو عليه؛ لتبقى الورقة اللبنانية بيدها، والنظام السوري يُمْتَنِي نفسه بالعودة إلى سطوه ونفوذه السابق، وإسرائيل تريد الإبقاء على حالة اللا حرب واللا سلم.

وهذه الطبقة مدركة تماماً أنها بوابة كل هذه التفاهمات، وأن موقفهم أقوى، وأن بإمكانهم إملاء الشروط على الآخرين.

هذه "الطبقة النافذة" هي التي أضرت بالعلاقة التاريخية بين المملكة ولبنان؛ فهي التي روجت أن غضب الرياض مردٌّ أنها تتطلع إلى نفوذ أكبر في لبنان، وأنها تدفع باللبنانيين في اتجاهات خطيرة، وسوقت هذه الفريدة بين جماهيرها؛ لتسميم العلاقة التاريخية بين المملكة وبعض الطوائف اللبنانية، فيما أن الرياض اعترضها واضح وجليّ حول تغطية جرائم "حزب الله" تجاه المملكة وال الخليج، وأنها لن تجامل على حساب أنها.

التلُّون السياسي، والرقص على الجبال الذي تجيده "الطبقة النافذة" في الكيانات المحسوبة على الرياض، آخذان في التوسيع وصولاً إلى الترويج لفكرة أن إيران ونظام الأسد انتصرا في النزاع القائم بالمنطقة، وأن المصلحة السياسية للاستمرار في صدارة المشهد السياسي تتطلب التحالف مع المنتصرين، وأن هذه المصلحة تستحق أن يُخَيِّر المعارضون بين قبول هذا التحول في لبنان - كما هو الآن - أو فك الارتباط.

في المقابل، لا شك أن "حزب الله" استطاع أن يخترق صفوف خصومه؛ ذلك أن هذه الكيانات جمعتها المصلحة والانتفاع في ظل غياب مواقف مبدئية، إلى جانب أنه استطاع أن يوجد منافسين لكل خصومه السياسيين من داخل طوائفهم، بل وصل الأمر إلى تأسيس مليشيات وعصابات من مذاهب أخرى تتبع قيادة "حزب الله"؛ وذلك لقمع أي تحرك مضاد، وكُلٌّ على يد أبناء طائفته.

هذا الاختراق لا يريد بعض المحسوبين على الرياض الاعتراف به. وعلى الرغم من أنه من الصعب معرفة ما تمَّ الاتفاق عليه في الغرف المغلقة واللقاءات الثنائية، لكن الواقع يقول خلاف ذلك؛ فالواقع يقول إن "حزب الله" بات اللاعب المؤثر في الساحة اللبنانية، ويتوجه إلى أن يكون اللاعب الوحيد؛ فقد دفع الآخرين إلى السير في ركابه؛ لانتخاب مرشحه لرئاسة الجمهورية.

هذا الدفع كشف أن معادلة جديدة وسمت المشهد السياسي، لكنها بالتأكيد ليست "التسوية السياسية" التي رُوِجَ لها حلفاء الرياض على أنها تفكير خارج الصندوق أو تدوير للزوايا، بل هي في حقيقتها عملية استسلام منظمة مقابل منافع خاصة، والدليل أن الذين ظلوا راضين لما عُرف بـ"التسوية السياسية" خرجوا خالي الوفاض تماماً، بل تُشن عليهم حالياً حرب تهميش وملاحقة.

موقع رئيس حكومة لبنان، كان آخر المواقع الحكومية التي لم تسقط في يد "حزب الله". ولحساسية هذا الموقع وما يمكن أن يتسبب به سقوطه في حضن "حزب الله" من عزوف



دولي عن التعاون مع الدولة اللبنانية؛ تمّ إخراج التحول الجديد من خلال تحرير كثير من الملفات الشائكة تحت سقف التفاهم مع رئيس الجمهورية وفريقه، وهم الحليف الوثيق لـ"حزب الله"؛ ما حول الحكومة اللبنانية إلى السير في فلك "حزب الله" بطريقة غير مباشرة، لكنها بالتأكيد علاقه مرضية لجميع الأطراف المنخرطة فيها؛ فهي تؤمن استمرار الخصومة مع "حزب الله" في الظاهر، أمّا الباطن، وهو مناط الأفعال، فهي مع "حزب الله" تغطيه بدأياً بقمع المعترضين في الداخل؛ من خلال تسخير أجهزة الدولة لذلك، ومروراً بدفع الأجهزة العسكرية إلى تأمين ظهر الميليشيا الإيرانية والمشاركة معها في عملياتها الحربية، وانتهاءً بالغطاء السياسي؛ لتجنيب "حزب الله" ومؤسساته العسكرية والأمنية أي أخطار خارجية قد تؤثر فيها.

هذه "الطبقة النافذة" التي تتصدّر مشهد القرار في الكيانات المتحالفه مع الرياض يجب ألا تُختزل في أشخاص بعينهم؛ لأن تغيير الأشخاص ليس حلّاً بالضرورة؛ فهذا النوع من الشخصيات يتلوّن بحسب التغيرات، وليس تكييّفاً مع الواقع، بل انتهازية؛ لغياب المبادئ والأسس السياسية. ولهذا، فإن تغيير "الطبقة النافذة" هذه بأشخاص آخرين يجب ألا يكون مشجعاً على ترميم العلاقة في المدى البعيد، مع الشك في أن الكيانات المتحالفه مع الرياض قادرة على استبعاد أحد من هذه "الطبقة النافذة"؛ لأنها تمتلك زمام الأمر في هذه الكيانات، إلى جانب أن القيادات السياسية تخشى من هذه الطبقة، وتخشى أن تقلب عليها؛ فزعامة الكيانات حالياً هي زعامة اسمية.

بعد توصيف التحولات التي أوصلت حلفاء الرياض إلى حالة من العجز أمام قيادة كياناتهم؛ وفقاً لأسس ومبادئ سياسية، وتحولهم إلى سجناء لـ"الطبقة النافذة" يحركونهم كيف يشاوون، وما ترتب على ذلك من نكسة في العلاقة مع المملكة ودول الخليج.

هذا التوصيف أضاء على الكيانات المتحالفه مع الرياض، لكن يظل الشق الآخر، وهو القاعدة الشعبية من الشعب اللبناني التي تتوق إلى دولة ذات سيادة لا مكان فيها للميليشيات من جهة، ومن جهة أخرى ليست مع التسویات السياسية التي تضعف الدولة

مقابل الدولة أو الدولة والإقطاعيات المتحالفه معها.

وبسبب السلطة السياسية والأمنية على بعض الطوائف ومصادرة قرارها الوطني وحصرية تمثيلها السياسي، والضغط عليها بالهواجس الأمنية والاثنية؛ بات الحديث عن تطلعاتها الوطنية تجاه دولة سيدة مستقلة، أشبه بالترف. لكن تظل هناك الطائفة الأكبر في البلاد، وهي الطائفة السُّنِّية التي تعاني فقط مصادرة التمثيل السياسي واحتقاره، والتي يتطلع غالبية أبنائها إلى دولة طبيعية.

الطائفة السُّنِّية في لبنان على النقيض اليوم مع خيارات ممثليها السياسيين، وترى أنها تدفع ثمناً باهظاً لحصر تمثيلها في جهة لم تتفاعل معها على المستويين الثقافي والإيمائي، بل ساهمت في تحويلهم إلى طائفة مهمشة، لا تعود في أفضل الأحوال كونها خزانًا بشرياً يتم ترويضه بعض الفئات؛ لضمان أصواته في الانتخابات.

وفي بلد الأحزاب فيه قائمة على أسس طائفية، تمثلت الطائفة السُّنِّية حصرًا بتيار طرح نفسه عابراً للطائفية، وهذا أمر محمود لو كانت العملية السياسية لا تخضع لحسابات طائفية، أو أقله كانت الطائفية السياسية ملغاً، وكلا الأمرين لم يحدثا.



*رئيس تحرير موقع الجزيرة أونلاين الإخباري

@safoghi

المشكلة ليست في أن ممثليهم عابر للطائفية، بل على العكس عُرفت هذه الطائفة بأنها قاعدة الاعتدال والتسامح في لبنان. المشكلة أن هذا التيار اتخذ من السنة ملكية خاصة محتكرة، دون أن يعبر عنها ثقافياً؛ فقد شكل للغالبية من الطائفة حالة لا تمت لها بصلة؛ فقدَّم نفسه على أنه تيار ليبرالي يتسع للجميع. وهنا اختلفت المرجعية الثقافية "الدينية" بين القاعدة الشعبية والممثل السياسي لها.

التيار - باتساعه للجميع - خطأ أيضًا باتجاه تسنم النخب المستغربة لتفاصيل الأمور فيه؛ ما أسمهم في تكريس حالة الانفصام الثقافي بين طرفي العلاقة، مضيًّا حالة انفصام أخرى على مستوى الانتماء القومي العربي؛ فالطائفة السنية جمعت بقية الطوائف حولها؛ لأنها بيت العروبة في لبنان، لكن ممثل الطائفة كان الأبعد عن العروبة، ومن السهل ملاحظة ذلك من خلال ما يُطرح في وسائل الإعلام التابعة له.

حالة الإحباط التي يعيشها السنة في لبنان، سببها هذا الاعتلal في العلاقة مع ممثليها، والحالة تزداد سوءًا مع تزايد التقارب مع "حزب الله". والخطورة على المدى البعيد، أن الخيارات أمام سنة لبنان تتقلص وتحصر إما بالقبول بمزيد من التفريط، أو الرفض والذهاب في سياق الجماعات المتشددة. وهنا من الممكن أن يُجهز على المساعي المحققة للطائفة السنية في لبنان بعد أن تختلط المطالب المشروعة بطلعات المتشددين.

الأغلبية في الطائفة اليوم لا ترى لنفسها خلاصاً من الأزمات المعيشية والإيمائية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلا من خلال ممثل سياسي أولوياته أولوياته؛ ممثل يعمل على أرض الواقع على التأسيس لدولة ذات سيادة تحترم جميع أبنائها، لا الدخول في تسويات بحجة تجميد الصراعات وتقطيع الوقت.

المزاج العام يقول إن الكيانات المتحالفه مع الرياض - بصورتها الحالية - فقدت الكثير من شعبيتها. هذا التردي في الشعبية مثل الفراغ لن يطول حتى تشغله قوى بديلة في أقل الأحوال ستؤدي إلى ظهور أقطاب سياسية سنية جديدة، وفي أفضل حالاتها ستقود إلى تشكيل نواة لجبهة معارضة وطنية لبنانية حقيقية للمشروع الإيراني. هذه المعارضة من شأنها أن

تشكل حالة استقطاب في الأعوام المقبلة.

بالنسبة إلى الانتخابات النيابية المقبلة - بحسب القانون الانتخابي الجديد في المدى المنظور - فمن شأنها أن تعزز موقع خصوم المملكة، فيما التأثير السلبي سيطال حلفاء المملكة، ولا سيما المسيحيين منهم، خصوصاً أن هناك تحالفاتٍ انتخابيةً، يجري التحضير لها من خلال "الطبقة النافذة" وحلفائهم في "حزب الله" والتيار الوطني؛ من أجل تأمين أكتيرية تجعل استمرار الشراكة مطلباً داخلياً وخارجياً.

لا يمكن للمملكة المُضي قُدماً في علاقتها مع حلفائها وفقاً للأسس ذاتها، كما أن ترميم العلاقة - وفق الأساس الحالية أو أخرى جديدة أكثر تحديداً - قد لا يكون بدوره حلاً؛ فالعلاقة يجب أن تقوم في الأساس على رغبة حقيقة لدى الأطراف اللبنانية في التغيير باتجاه قيام دولة ذات سيادة لا سلطة فيها للميليشيات. وهذه الرغبة عند الأطراف الحالية تعد رغبة غير جديرة بالتضحيّة.



على المملكة أن تركز على المسألة الأمنية المتمثلة في التهديدات التي يشكلها "حزب الله" على أنها الوطني وأمنها الخليجي؛ فالعلاقة التحالفية في أفضل حالاتها سابقاً لم تمنع الاعتداءات من قبل "حزب الله". كما أن الفترة الماضية أظهرت أن أي دعم للبنان سيجد "حزب الله" طريقاً للإفادة منه، وأن أي مظلة سياسية أو اقتصادية توفر لحماية لبنان ستتحول إلى مظلة لحماية "حزب الله".

أمّا بالنسبة إلى المعارضة التي ستفرضها الانتخابات المقبلة، فستكون في الغالب كتلة نيابية صغيرة، وستكون ممثلاً لسُنة شمال لبنان، على وجه التحديد. وأغلب الظن أنها لن تكون جزءاً من الحكومة المقبلة؛ ولهذا من غير الوارد أن تشكل تأثيراً على القوى السياسية التي تغطي "حزب الله"، لكنها قد تكون مجموعة جيدة لإعادة تشكيل الحلفاء.

على الصعيد الدولي، هناك أولويات للدول؛ فالولايات المتحدة أولويتها الحد من نفوذ إيران، والعمل على إضعاف دور سلاح "حزب الله"؛ من خلال إزالة الحاجة إليه عبر حلول سياسية إقليمية من ناحية، وتنمية المؤسسة العسكرية اللبنانية ودعمها من ناحية أخرى، وفي أقل الأحوال - إن لم تفلح مساعيها - أن يظل الوضع على ما هو عليه.

أوروبياً، الأولوية تنصر في أن يظل لبنان قادراً على منع اللاجئين من المغادرة باتجاه البر الأوروبي. ولتحقيق هذه الأولوية هناك استعداد لغض النظر عن أي ممارسات تقوض الأمن في الإقليم.

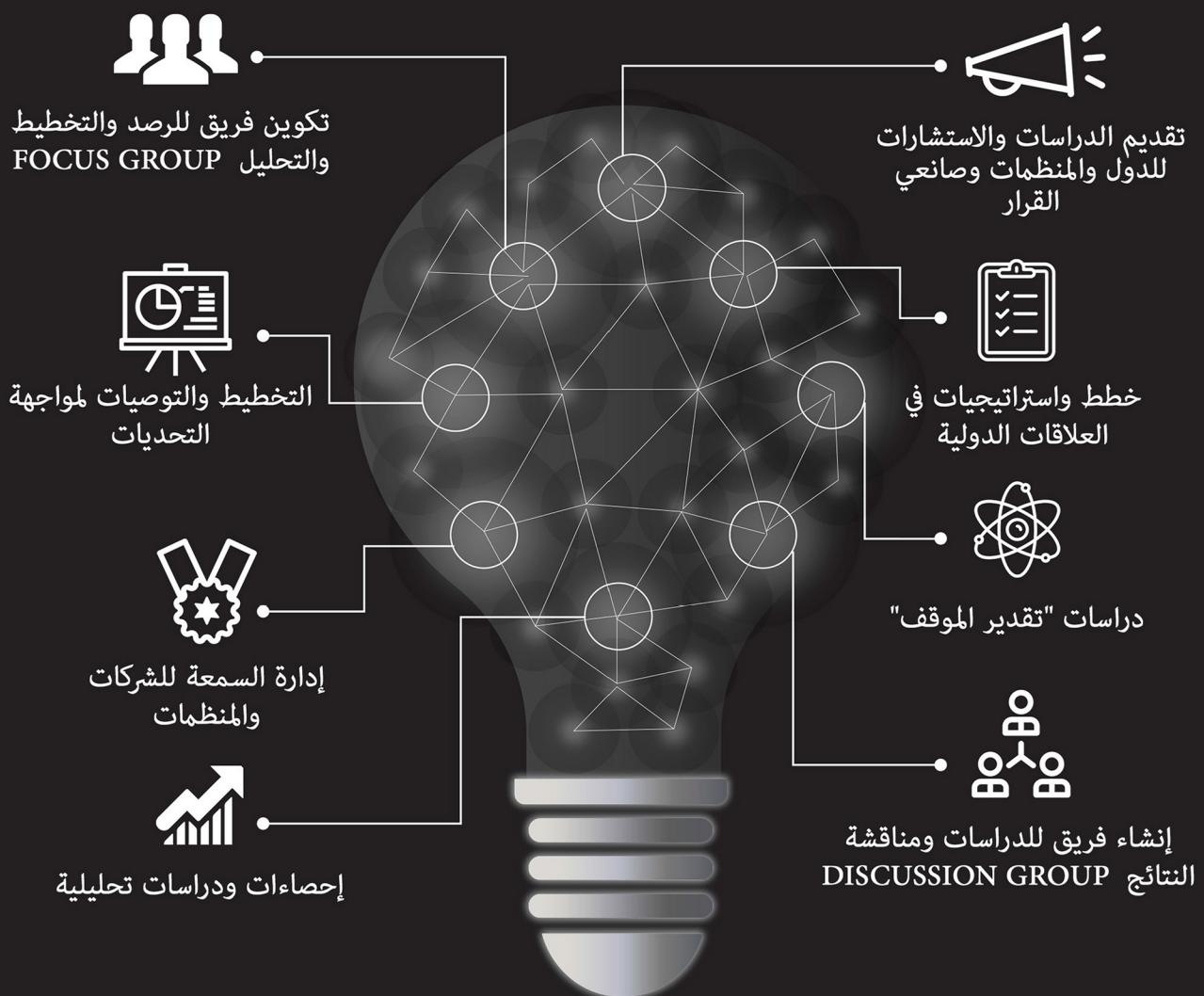
عربياً، إذا استثنينا دول الخليج العربية والأردن؛ فإن غالبية الدول العربية لا ترى أي خطورة من "حزب الله" على أنها الوطني، ولا ترى إشكالاً في تغطيته من قبل الحكومة اللبنانية. كما أن بعضها قد يرى أن أخذ مواقف أقل تشددًا تجاه الميليشيات المرتبطة بإيران من شأنه أن يوجد لها أدواراً إقليمية مستقبلية.

كل ما سبق يوضح أن أولويات المملكة ودول الخليج الراهنة، بعيدة جدًا عن أولويات الآخرين في لبنان، وأن تلاقي الجميع على مساعدة لبنان في التحول إلى دولة طبيعية في الإطار العام، مما ينافي للتفاقي على الهدف ذاته لتحول دول أخرى إلى دول طبيعية. لكن من المؤكد أن

المملكة ودول الخليج، لن تحصل على أي ضمانات حقيقة وفعالية لحماية منها من أي جهة كانت، وعليها أن تعمل في أسرع وقت على تجهيز حزم من العقوبات والتدابير للتعامل مع المرحلة المقبلة تجاه الحكومة اللبنانية.



خدمات مركز سمت



✉ info@smtcenter.net

🌐 www.smtcenter.net 🐦 @smt_center 📡 @Smtcentersa